Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No2. April 2026, pp.٣٢٩-٣٤٠

https://doi.org/10.3١١٨٥/lark.٥٣٨٠

The Popular Mobilization Forces in Iraq: An Analytical Study of Their Role in Enhancing Islamic and National Unity.

Jaafar Mohsen Jabr ،Dr. Abdulwahab Furati

University of Religions and DenominationsCollege of History - Department of Islamic History

University of Religions and Denominations College of History - Department of Islamic History

osam570k@gmail.com

ahhmedali474@gmail.com

Received ***Jan***.19 202٦ Revised Feb5, 2026 Accepted Mar10, 2026 Online April.1, 2026

ABSTRACT

The Popular Mobilisation Forces (PMF) represent a unique phenomenon in contemporary Iraq. They emerged in response to the al-Jihad al-Kifa'i (Sufficient Defence) fatwa issued by the Supreme Religious Authority, Grand Ayatollah Ali al-Sistani, in 2014, following the existential threat posed by ISIS. This study combines academic analysis with a descriptive approach to examine the role of the PMF in strengthening Islamic and national unity in Iraq. It explores the origins of the PMF, its diverse composition, its decisive military role in defeating terrorism, and the challenges it has faced in institutional integration, arms regulation, and building trust among the components of Iraqi society. The study also discusses the political and social impacts of the PMF and the extent of its commitment to a unifying national discourse. The findings conclude that the PMF constituted a necessary national and religious response that contributed to preserving the Iraqi state. However, its positive role in enhancing national unity depends on fully integrating it into state institutions, regulating its weapons, reinforcing its professional national identity, and consolidating trust among all societal groups.

Keywords: Popular Mobilisation Forces (PMF), National Unity, Iraq, Fatwa of Collective Defence (al-Jihad al-Kifa'i), Religious Authority

الحشد الشعبي في العراق دراسة تحليلية لدوره في تعزيز الوحدة الإسلامية والوطنية

الباحث جعفر محسن جبر[١]، الدكتور عبد الوهاب فراتي[٢]

جامعة الأديان والمذاهب/ كلية التاريخ / قسم التاريخ / الاسلامي

جامعة الأديان والمذاهب / كلية التاريخ / قسم التاريخ الاسلامي

ahhmedali474@gmail.com

الملخص

يمثل الحشد الشعبي ظاهرة فريدة في العراق المعاصر، نشأت استجابةً لفتوى الدفاع الكفائي التي أطلقها المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني عام ٢٠١٤، في مواجهة التهديد الوجودي الذي مثله تنظيم داعش. يجمع هذا البحث بين التحليل الأكاديمي والمنهج الوصفي لدراسة دور الحشد الشعبي في تعزيز الوحدة الإسلامية والوطنية في العراق. ويتناول البحث نشأة الحشد وتركيبته المتنوعة، ودوره العسكري الحاسم في دحر الإرهاب، والتحديات التي واجهها في مجال الاندماج المؤسسي وضبط السلاح وبناء الثقة بين مكونات الشعب. وكذلك يناقش التأثيرات السياسية والاجتماعية للحشد، ومدى التزامه بالخطاب الوطني الجامع. وتخلص الدراسة إلى أن الحشد الشعبي شكل استجابة وطنية ودينية ضرورية اسهمت في الحفاظ على كيان الدولة العراقية، لكن تحقيق دوره الإيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية يرتبط بمدى نجاح عملية دمجه الكامل في مؤسسات الدولة، وضبط سلاحه، وتعزيز هويته الوطنية المهنية، وترسيخ ثقة جميع المكونات به..

الكلمات المفتاحية: الحشد الشعبي، الوحدة الوطنيه، العراق، فتوى الدفاع الكفائي، المرجعية الدينية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

موضوع الدراسة :

بعد تعرض العراق الى هجمات مسلحة أدت الى سيطرة التنظيم الإرهابي على مساحات واسعة من أراضي العراق وتكالب قوى الظلام بقيادة تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية التي تدار وتمول من قبل دول غربية وعربية هدفها السيطرة على العراق وتهديد السلم المجتمعي وزرع التفرقة بن أطياف المجتمع بادرت المرجعية الدينية لإصدار فتوى الجهاد الكفائي لدحر هذه الجماعات التكفيرية وتمخضت هذه الفتوى عن تأسيس الحشد الشعبي ، الذي استطاع ان يغير موازين المعركة العسكرية لصالح القوات الأمنية والانتقال من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم وتحرير الأراضي من سيطرة التنظيم الإرهابي وإفشال المخطط الصهيوامريكي والحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيز التعايش المجتمعي بين طوائف المجتمع العراقي الدينية والقومية والعشائرية ، وعلى الرغم من ان المهمة الأساسية التي تشكل من أجلها الحشد ، هي مساندة القوات الأمنية .

ان هذه الدراسة تنطلق من تساؤل مهم : ما هي الاستراتيجيات التي يتبعها الحشد الشعبي في الحفاظ على الوحدة الوطنية ؟

المقدمة :

يُمثّل الحشد الشعبي تجربةً عراقيةً برزت في سياقٍ استثنائي اتسم بتحدياتٍ أمنية وسياسية عميقة أعقبت أحداث عام ٢٠١٤، حين واجهت الدولة العراقية خطر الانهيار بعد تمدّد تنظيم الدولة الإسلامية في عددٍ من المحافظات. وقد جاء تشكّل هذه القوة استجابةً لنداء المرجعية الدينية العليا المتمثّلة بسماحة علي السيستاني، الذي دعا أبناء الشعب إلى التطوّع دفاعًا عن الأرض وصونًا للسيادة وحمايةً لجميع المواطنين دون تمييز.

ومع انطلاق مسيرته، لم ينحصر نشاط الحشد الشعبي في الإطار العسكري، بل اتّسع ليشمل أبعادًا إنسانية ومجتمعية كان لها أثر في إعادة بناء الثقة بين مكوّنات المجتمع العراقي. فقد أسهمت تشكيلاته، التي ضمّت متطوّعين من خلفيات مذهبية وقومية متنوّعة، في عمليات عسكرية مفصلية، من أبرزها تحرير الموصل، التي شكّلت منعطفًا مهمًّا في مسار استعادة الدولة لسيادتها وبسط الأمن في المناطق المتضرّرة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تقديم مقاربة تحليلية معمّقة لدور الحشد الشعبي في دعم مفهومي الوحدة الإسلامية والوطنية، عبر قراءة أبعاده العقدية والاجتماعية والسياسية، واستجلاء مدى إسهامه في تعزيز ثقافة المواطنة الجامعة وترسيخ قيم التضامن بين مختلف الأطياف العراقية. كما تتناول الدراسة التحديات البنيوية والتنظيمية التي رافقت مسيرة هذه المؤسسة، ولا سيما ما يتصل بآليات إدماجها ضمن المنظومة الرسمية للدولة وانعكاسات ذلك على مستقبل التماسك الوطني.

وبذلك يسعى البحث إلى بلورة رؤية علمية متوازنة تضع تجربة الحشد الشعبي ضمن إطار التحوّلات الكبرى التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد ٢٠١٤، مع التركيز على دوره في إرساء دعائم الوحدة وترسيخ مفهوم الدولة التي تتّسع لجميع أبنائها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها لتسليط الضوء على الحشد الشعبي ودوره في الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية، بما ضمته تشكيلاته من مختلف أطياف الشعب العراقي، وبما أمتلكه من عقيدة ايمانية بالقضية التي تأسس من أجلها وروح وطنية كبيرة وخبرة عسكرية وقتالية ميدانية فذة ساعدته في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي وتحقيق الانتصار عليه وتحرير الأراضي العراقية والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها والحفاظ على النظام السياسي والعملية السياسية من الإنهيار.

أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث على تقديم تحليل علمي لدور قوات الحشد الشعبي في دعم وتعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية، بتنسيق الجهود الأمنية المشتركة في مواجهة الإرهاب، واستناد تشكيله إلى مشاركة واسعة من مختلف مكوّنات المجتمع العراقي بما يسهم في ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة. كما يتناول البحث إسهام هذه القوات في حماية المدنيين وصون الممتلكات العامة والخاصة، ودورها في تدعيم السلم المجتمعي والتعامل مع التحديات الأمنية التي برزت في العراق بعد عام ٢٠١٤.

المبحث الاول : دور الحشد الشعبي في دحر الإرهاب

شكل الدور العسكري لقوات الحشد الشعبي في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي وتحرير الأراضي العراقية التي سيطر عليها ، حجر الزاوية في تقييم مساهمة هذا التشكيل في استعادة أمن البلاد واستقرارها. لقد انبثق الحشد الشعبي في لحظة حرجة للغاية ، تميزت بانهيار قطاعات واسعة من القوات الأمنية الرسمية أمام الهجوم الكاسح لتنظيم داعش في صيف عام ٢٠١٤ ، مما خلق فراغًا أمنيًا خطيرًا هدد بانهيار الدولة العراقية بأكملها. في هذا السياق ، جاءت فتوى الدفاع الكفائي الصادرة عن المرجعية الدينية العليا لتشكل نقطة تحول استراتيجية ، إذ حشدت طاقات شعبية هائلة من المتطوعين الذين لبوا نداء الواجب الديني و الوطني للدفاع عن العراق وشعبه ومقدساته ، مشكلين بذلك نواة الحشد الشعبي الذي اضطلع بمهمة التصدي للإرهاب واستعادة الأراضي المغتصبة (الدفاعي ، ٢٠٢٣: ١٤٠٧-١٤٣٢)

لم يكن دور الحشد الشعبي مجرد دور مساند أو ثانوي ، بل كان دورًا محوريًا وحاسمًا في تغيير موازين القوى على الأرض ووقف تمدد تنظيم داعش. ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الأمنية الرسمية تعاني من حالة التفكك و الارتباك وضعف الروح المعنوية ، شكل المتطوعون في الحشد الشعبي قوة دفع جديدة تميزت بالاندفاع العالي والاستعداد للتضحية ، مستلهمين في ذلك دوافع عقائدية ووطنية قوية. لقد اعتبر الحشد الشعبي بمثابة "العمود الفقري للجيش العراقي" في تلك المرحلة ، وعمل كقوة "شبه عسكرية تعزز حضورها خلال مواجهة تنظيم الإرهابي في الموصل وغرب العراق" ، وقدم دعمًا حيويًا لقوات الجيش العراقي في حربه الشرسة ضد تنظيم داعش (ناهض، ٢٠٢٠: ٤٣٥-٤٤٧)

إن الإسهام الكبير للحشد الشعبي في القتال ضد عصابات داعش أدى إلى خلق نوع من التوازن الاستراتيجي في مواجهة الأساليب غير التقليدية التي كان يتبعها التنظيم الإرهابي. فبينما واجهت الاستراتيجية العسكرية العراقية التقليدية صعوبات في استيعاب الصدمة و التعامل مع حروب المباغتة التي شنها داعش ، استطاع الحشد الشعبي ، بفضل مرونته وسرعة تحركه وتكتيكاته المتنوعة ، أن يكون بالضد من استراتيجية العدو وأن يضع نمطًا جديدًا لإدارة العمليات القتالية وتوجيهها. لقد كان لفصائل الحشد الشعبي دور مؤثر في تغيير موازين الحرب لصالح القوات العراقية ، وانعكس ذلك بشكل إيجابي كبير على معنويات المقاتلين في الجيش و الشرطة ، وأسهم في رفع الروح المعنوية و الحماسة بشكل أدى إلى تماسك الجبهة الداخلية (حميد ، ٢٠١٦: ٧٠)

وقد سطر مقاتلو الحشد الشعبي ، بانتمائهم لهذا الجيش العقائدي ، أروع معاني البطولة و الفداء في الدفاع عن الأراضي العراقية ومقدساتها. لقد خاضوا معارك شرسة في مختلف جبهات القتال ، وقدموا تضحيات جسيمة تمثلت في آلاف الشهداء و الجرحى ، وساهموا بشكل مباشر في تحرير العديد من المدن و القرى و الأقضية من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. إن الدور البارز الذي قاموا به في حماية حدود وأراضي الدولة العراقية ، ورفع حالة الفزع و القلق التي خلقها الإرهابيون لدى المواطنين ، ومساندتهم للقوات المسلحة حتى تحقيق النصر النهائي على الإرهاب وداعميه (الدفاعي، ٢٠٢٣، ١٤٠٧-١٤٣٢)، كلها تمثل إنجازات عسكرية ووطنية لا يمكن إنكارها ، وشكلت أساسًا هامًا لاستعادة الأمن و الاستقرار النسبي في البلاد لم يقتصر دور الحشد الشعبي على الجانب القتالي المباشر ، بل امتد ليشمل مهام أخرى ذات أهمية أمنية وإنسانية. فمديرية أمن وانضباط الحشد ، على سبيل المثال ، اضطلعت بمهام متعددة شملت ضبط العناصر الخارجة عن القانون أو منتحلي صفة الحشد ، والمحافظة على توفير الأمن الشخصي للنازحين وتأمين الحماية اللازمة لهم ، و التحقيق مع المقبوض عليهم من عناصر داعش تمهيدًا لإحالتهم للقضاء ، ووضع السيطرات الأمنية لتأمين المناطق المحررة ، و المساهمة في تحرير المختطفين و المحتجزين لدى داعش (. الهاشمي، ٢٠١٥ : ٦٨-٦٩)

هذه المهام فضلا عن الدور القتالي ، تبرز الأبعاد المتعددة للدور الذي أدّاه الحشد في مرحلة ما بعد التحرير ومحاولة إعادة فرض الأمن و النظام في المناطق المتضررة.

إن الدور الحيوي الذي أداه الحشد الشعبي في دحر الإرهاب لم يكن ليتحقق لولا التعبئة الشعبية الهائلة التي أحدثتها فتوى المرجعية الدينية ، والتي اسهمت في "توحيد الخطاب بمختلف مذاهبهم في التصدي لداعش". هذا الخطاب الموحد ، المستند إلى الشرعية الدينية و الوطنية ، كان له أهمية بالغة في تعبئة الطاقات وتوجيهها نحو الهدف المشترك المتمثل في الدفاع عن العراق ، وتعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي في مواجهة خطر يهدد الجميع. لقد مثلت الفتوى وولادة الحشد الشعبي تجسيدًا للعلاقة الوثيقة بين المرجعية و الشعب ، ودورها المحوري في حماية الوطن في اللحظات المصيرية ، حتى قيل إنه "لولاهم لما كان هناك وطن اسمه العراق" (العامري ، ٢٠١٦ : ١٥٠)

ومع الاعتراف الكامل بالدور البطولي و التضحيات الجسيمة التي قدمها مقاتلو الحشد الشعبي في دحر الإرهاب ، فإن هذا الدور لم يخلُ من تحديات وإشكاليات أثرت في جهود بناء الثقة و المصالحة الوطنية الشاملة. فكما أشير في نصوص أخرى ، واجهت بعض فصائل الحشد اتهامات بارتكاب انتهاكات أو ممارسات ذات طابع طائفي في بعض المناطق المحررة ، مما أثار مخاوف لدى بعض المكونات وألقى بظلاله على الإنجاز العسكري الكبير. إن غياب آليات رقابة ومحاسبة فعالة في البداية ، وتعدد الولاءات داخل الحشد ، وصعوبة السيطرة الكاملة على سلوك جميع العناصر في خضم المعارك ، كلها عوامل أسهمت في بروز هذه الإشكاليات التي استغلتها أطراف معادية لتشويه صورة الحشد و التشكيك بدوره الوطني.

لذلك ، كان التأكيد المستمر من قبل المرجعية الدينية و الحكومة العراقية على ضرورة التزام مقاتلي الحشد الشعبي بمعايير حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني أمرًا بالغ الأهمية. إن السعي لضمان "صيانة حق الإنسان وكرامته" في العمليات العسكرية ، ومحاسبة أي تجاوزات ، وتعزيز الطابع المهني والمؤسسي للحشد بدمجه في القوات المسلحة وتطبيق القوانين العسكرية عليه ، كلها خطوات ضرورية ليس فقط لضمان عدالة الممارسة العسكرية ، بل أيضًا لبناء الثقة بين الحشد وبين جميع مكونات الشعب العراقي ، ومن ثم تعزيز الوحدة الوطنية على المدى الطويل. إن نجاح الحشد في دحر الإرهاب يجب أن يكتمل بنجاحه في كسب ثقة جميع العراقيين بوصفه مؤسسة وطنية تدافع عن الجميع دون تمييز (الدفاعي، ١٤٠٧-١٤٣٢)

في المحصلة ، لا يمكن لأي تحليل موضوعي أن يغفل أو يقلل من الدور الحاسم و التاريخي الذي أداه الحشد الشعبي في دحر تنظيم داعش الإرهابي وإنقاذ العراق من خطر وجودي حقيقي. لقد شكل هذا التشكيل ، الذي ولد من رحم فتوى المرجعية واستجابة شعبية واسعة ، قوة ضاربة قلبت موازين المعركة وساهمت بشكل مباشر في تحرير الأرض وحماية المواطنين و المقدسات. إن تضحيات مقاتلي الحشد وشهدائه وجرحاه تمثل صفحة مشرقة في تاريخ العراق الحديث ، وتجسد أسمى معاني البطولة و الفداء والتلاحم الوطني في مواجهة الشدائد. ومع ذلك ، فإن هذا الدور البطولي يجب أن يُقرأ في سياقه الكامل ، مع الاعتراف بالتحديات و الإشكاليات التي رافقته فيما يتعلق ببناء الثقة والمصالحة الوطنية ، وضرورة استكمال الجهود لدمج هذه القوة بشكل كامل ضمن مؤسسات الدولة وتعزيز طابعها الوطني و المهني لضمان مساهمتها الإيجابية و المستدامة في مستقبل العراق ووحدته (الكلابي ، ٢٠١٨: ٣٤)

يبرز الدور العسكري للحشد الشعبي في دحر تنظيم داعش الإرهابي بوصفه إنجازا وطنيا كبيرا لا يمكن إنكاره ، إذ شكّل هذا التشكيل ، الذي انبثق عن فتوى المرجعية الدينية ، قوة حاسمة في تغيير موازين المعركة وإنقاذ العراق من انهيار محقق. لقد قدم مقاتلو الحشد تضحيات جسيمة وسطروا ملاحم بطولية في الدفاع عن الأرض و العرض و المقدسات ، وعملوا بصفتهم قوة مساندة ورديفة للقوات الأمنية الرسمية ، وساهموا في رفع الروح المعنوية وتحقيق النصر العسكري. ومع ذلك ، فإن تقييم هذا الدور لا يكتمل دون النظر إلى التحديات التي واجهته ، خاصة فيما يتعلق ببناء الثقة مع جميع مكونات الشعب العراقي وتأثير بعض الممارسات على جهود المصالحة الوطنية. إن أهمية الإنجاز العسكري للحشد الشعبي تظل مرتبطة بمدى نجاح الجهود المستمرة

لدمجه بشكل كامل في مؤسسات الدولة ، وتعزيز طابعه الوطني و المهني ، وضمان التزامه بسيادة القانون وحقوق الإنسان ، ليتحول من قوة ضرورية لمواجهة خطر طارئ إلى جزء أصيل وموثوق من المنظومة الدفاعية لدولة المواطنة العراقية الموحدة.

المبحث الثاني : الحشد الشعبي ومستقبل الدولة العراقية

إن البحث في مستقبل الدولة العراقية وتحديات ترسيخ الوحدة الإسلامية و الوطنية فيها لا يمكن أن يكتمل دون تحليل معمق للدور المستقبلي المحتمل لقوات الحشد الشعبي وتأثيرها المتعدد الأوجه على بنية الدولة ، ومؤسساتها الأمنية و السياسية ، وعلاقات مكوناتها المجتمعية. فالحشد الشعبي ، الذي وُلد في ظروف استثنائية كضرورة أمنية ودينية ووطنية في مواجهة خطر وجودي متمثل بتنظيم داعش الإرهابي ، لم يعد مجرد قوة عسكرية طارئة أو مجموعة من المتطوعين المؤقتين. بل تحول ، بفعل التضحيات الجسيمة التي قدمها ، و الدور الحاسم الذي قام به في دحر الإرهاب ، و التطورات القانونية و السياسية اللاحقة ، إلى مكون أساسي ومعقد ضمن المنظومة الأمنية و السياسية و الاجتماعية العراقية. إن طبيعة العلاقة المستقبلية بين هيئة الحشد الشعبي ، بفصائلها المتعددة وتوجهاتها المتباينة أحيانًا ، وبين مؤسسات الدولة الرسمية الأخرى ، ومدى نجاح عملية دمجه وتأطيره بشكل كامل وفعال ضمن سيادة القانون وسلطة الدولة المركزية ، ومدى التزامه بالثوابت الوطنية الجامعة والمساهمة في بناء الثقة بين المكونات ، كلها عوامل سترسم بشكل كبير ملامح مستقبل العراق وقدرته على بناء دولة قوية وموحدة ومستقرة ومزدهرة لجميع مواطنيه ، وتحقيق وحدة إسلامية ووطنية حقيقية تتجاوز الشعارات و التحديات.

لقد جاء تأسيس الحشد الشعبي استنادًا إلى فتوى الدفاع الكفائي التي أطلقتها المرجعية الدينية العليا ، و التي مثلت استجابة ضرورية لانهيار أجزاء من المنظومة الأمنية أمام الاجتياح الكاسح لداعش الإرهابي. هذا التأسيس ، الذي عبّأ طاقات شعبية هائلة للدفاع عن الأرض و المقدسات وحرمات المواطنين ، حمل منذ البداية بعدًا وطنيًّا وإسلاميًّا جامعًا ، إذ لم تقتصر الدعوة على فئة دون أخرى ، بل وجهت إلى كل عراقي قادر على حمل السلاح ، وكان الهدف المعلن هو حماية جميع العراقيين ومؤسسات الدولة من خطر الإرهاب الذي لا يميز في استهدافه. ومع تطور المعارك وتحقيق الانتصارات المتلاحقة ، ومع الإقرار بالدور المحوري الذي قام به المتطوعون ، تم السعي لإضفاء الصفة الرسمية على هذه القوة بتشريع قانون هيئة الحشد الشعبي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٦. هذا القانون اعتبر الحشد الشعبي تشكيلًا عسكريًّا مستقلًا يتمتع بالشخصية المعنوية ، وجزءًا لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية ، يرتبط مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة. يمثل هذا الإطار القانوني الأساس النظري الذي يُفترض أن يحكم مستقبل الحشد وعلاقته بالدولة، ويهدف بشكل واضح إلى دمجه ضمن المنظومة الرسمية ، ومنع تحوله إلى قوة موازية أو ميليشيا تعمل خارج إطار القانون ، وهو ما يعد شرطًا أساسيًّا لترسيخ سيادة الدولة ووحدتها ومنع تكرار سيناريوهات الضعف الأمني التي أدت إلى كارثة ٢٠١٤م (حسين، ٢٠١٨ : ١-١٤)

إن نجاح الدولة العراقية في بناء مستقبل مستقر وموحد يعتمد بشكل كبير وحاسم على قدرتها الفعلية على بسط سيادتها الكاملة على كامل أراضيها ، وتأكيد احتكارها الشرعي لاستخدام القوة المسلحة بيد مؤسساتها الرسمية النظامية. وفي هذا السياق ، يمثل الدمج الفعلي و الكامل للحشد الشعبي ضمن هذه المؤسسات ، ليس فقط من الناحية القانونية أو الإدارية على الورق ، بل على مستوى الممارسة العملية والقيادة و السيطرة الفعالة والانضباط العسكري و الولاء المطلق للدولة العراقية ، تحديًا محوريًّا واستراتيجيًّا. فالقانون نص بوضوح على أن الحشد يخضع للقوانين العسكرية النافذة (مع استثناءات محدودة تتعلق بشروط العمر و الشهادة) ، وأن منتسبيه يجب أن يفكوا ارتباطهم التنظيمي و العملي بجميع الأطر الحزبية و السياسية ، وأن انتشاره وتعيين قادته الكبار (قادة الفرق) يخضع لسلطة القائد العام وموافقة مجلس النواب. إن التطبيق الصارم و الحازم لهذه النصوص القانونية ، ومراقبة الالتزام بها ، هو الضمانة الأساسية لمنع الانفلات الأمني ، وضمان ولاء هذه القوة البشرية الهائلة للدولة العراقية وحدها ، وليس لفصائل ذات أجندات خاصة أو ولاءات سياسية أو خارجية ، وهو ما يمثل ركيزة أساسية ليس فقط لاستقرار الدولة وهيبتها ،

بل أيضًا لتعزيز الوحدة الوطنية وبناء الثقة المتبادلة بين المكونات المجتمعية المختلفة التي قد تنظر بعين القلق إلى أي قوة مسلحة تحمل هوية فرعية أو تعمل خارج سيطرة الدولة الكاملة.

تتأثر علاقة الحشد الشعبي بمستقبل الوحدة الإسلامية و الوطنية في العراق بشكل مباشر وحيوي بمدى قدرته الفعلية على عكس التنوع العراقي وتمثيل جميع المكونات بشكل عادل ومتساوٍ ، و الانتقال من كونه قوة غلبت عليها هوية المكون الأكبر الذي استجاب للفتوى بشكل أساسي ، إلى مؤسسة أمنية وطنية جامعة بحق. صحيح أن قانون هيئة الحشد الشعبي نص على أن قواته تتألف من مكونات الشعب العراقي كافة ، بما يضمن تطبيق المادة التاسعة من الدستور التي تمنع التمييز ، وأن هناك بالفعل ، كما تشير بعض المصادر ، مشاركات ، وإن كانت بأعداد أقل ، من أبناء المكونات السنية و الكردية و الأقليات الأخرى ضمن صفوف الحشد ، إلا أن التحدي المستقبلي يكمن في تعزيز هذا الطابع الوطني الجامع بشكل ملموس وفعال ، وتجاوز أي تصورات أو ممارسات قد تربط الحشد بهوية طائفية أو مذهبية ضيقة.(شبيب ،٢٠٢٢، ٤٤٧-٤٧١) .

إن بناء الثقة المتبادلة بين الحشد الشعبي وجميع المواطنين العراقيين ، وخاصة في المناطق المحررة التي شهدت معارك طاحنة والتي قد تكون لدى سكانها مخاوف أو حساسيات معينة ، يتطلب جهودًا مضنية ومستمرة لضمان سلوك منضبط ومهني من قبل جميع منتسبي الحشد ، وتطبيق آليات صارمة لمحاسبة أي تجاوزات أو انتهاكات فردية أو جماعية ، وإظهار حرص حقيقي وصادق على خدمة وحماية جميع العراقيين دون أي شكل من أشكال التمييز. فقط من طريق هذه الممارسات يمكن للحشد أن يسهم بفاعلية في ترسيخ الوحدة الإسلامية و الوطنية وتضميد جراح الماضي.

يمثل ملف ضبط السلاح وحصره بيد الدولة أحد أكبر وأخطر التحديات التي تواجه مستقبل العراق واستقراره ووحدته ، ويرتبط هذا الملف ارتباطًا عضويًّا ومصيريًّا بمستقبل الحشد الشعبي ودوره في الدولة. فبينما تم تشريع قانون هيئة الحشد ليكون إطارًا رسميًّا للقوة التي تشكلت بعد الفتوى بهدف تنظيمها ودمجها، فإن الواقع العملي على الأرض يشير إلى استمرار وجود تحديات كبيرة في هذا المجال. فهناك فصائل مسلحة ، قد تكون منضوية اسميًّا تحت لواء الحشد أو تعمل خارجه ، لا تزال تحتفظ بدرجات متفاوتة من الاستقلالية في قرارها أو تسليحها ، وقد تمتلك أسلحة متوسطة أو حتى ثقيلة خارج السيطرة الكاملة للدولة ومؤسساتها الأمنية الرسمية. إن نجاح الدولة العراقية في بناء مستقبل آمن ومستقر يتوقف بشكل حاسم على قدرتها على تطبيق مبدأ حصر السلاح بيدها بشكل فعال وصارم ، وإخضاع جميع التشكيلات المسلحة دون استثناء ، بما فيها جميع فصائل الحشد ، لسلطة القانون و القيادة العسكرية الموحدة للدولة (الصافي، ٢٠٢١: ٤٥-٧٦).

إن أي تساهل أو عجز في هذا الملف الجوهري يفتح الباب واسعًا أمام مخاطر الانفلات الأمني ، ويقوض هيبة الدولة وسلطتها ، ويهدد الوحدة الوطنية بشكل مباشر ؛ وذلك بإمكانية استخدام هذا السلاح المنفلت في الصراعات السياسية أو الطائفية أو المناطقية أو العشائرية ، وهو ما يتعارض تمامًا مع الهدف الأسمى المتمثل في ترسيخ الوحدة و الاستقرار وبناء دولة قوية وموحدة.

إن الدور المستقبلي للحشد الشعبي في الدولة العراقية لا يمكن حصره في الجانب الأمني والعسكري البحت ، بل يمتد ليشمل تأثيره السياسي و الاجتماعي المتزايد. فالعديد من الفصائل المنضوية تحت لواء الحشد ، أو القادة البارزين فيها ، أصبحت لهم امتدادات سياسية واضحة ، وشكلوا أو انضموا إلى كتل برلمانية ، وأصبحوا لاعبين أساسيين في العملية السياسية وتشكيل الحكومات. يثير هذا الوضع المعقد تساؤلات جوهرية تخص مستقبل العلاقة بين المؤسسة العسكرية و العمل السياسي في العراق ، ومدى تأثير القوى المسلحة وشبه المسلحة على القرارات السياسية ، وتوزيع المناصب ، وصياغة السياسات العامة للدولة (شبيب ،٢٠٢٢، ٤٤٧-٤٧١) .

إن الفصل الواضح و الحاسم بين العمل العسكري و العمل السياسي ، ومنع تسييس المؤسسات الأمنية و العسكرية أو على العكس ، منع عسكرة السياسة ، يمثل تحديًا كبيرًا وحيويًّا لمستقبل الديمقراطية ودولة المؤسسات في العراق. فالحفاظ على حيادية المؤسسة الأمنية ، وضمان ولائها للدولة و المصلحة الوطنية العليا فقط ، وليس للأحزاب أو الفصائل أو الشخصيات ، هو شرط

أساسي لضمان عملية ديمقراطية نزيهة ومستقرة ، ولتعزيز الثقة بين المواطنين و الدولة ، ومن ثم ترسيخ الوحدة الوطنية على أسس متينة من العدالة و المساواة وسيادة القانون.

يرتبط مستقبل الحشد الشعبي و الدولة العراقية ووحدتها الإسلامية و الوطنية ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور الإرهاب و التطرف في المقام الأول ، وتحقيق مصالحة وطنية ومجتمعية شاملة وحقيقية. فدحر تنظيم داعش عسكريًا كان خطوة ضرورية وحاسمة ، لكنه لم يكن كافيًا بحد ذاته لضمان عدم عودة التطرف بأشكال أو مسميات جديدة. يتطلب الأمر استراتيجية متكاملة تعالج المظالم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تكون وفرت بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة، وتحقيق العدالة لضحايا الإرهاب و العنف ، وبناء الثقة المفقودة بين المكونات المجتمعية المختلفة ، وإعادة إدماج المجتمعات المحلية التي تضررت بشدة من الإرهاب و الحرب ، وضمان عودة كريمة وآمنة لملايين النازحين إلى ديارهم. يمكن للحشد الشعبي ، كمؤسسة رسمية الآن ، أن يؤدي دورًا إيجابيًا وفعالًا في هذه العملية المعقدة من طريق المشاركة الجادة في جهود إعادة الإعمار و الاستقرار في المناطق المحررة ، وتوفير الأمن للمواطنين العائدين بشكل عادل وغير تمييزي ، و المساهمة في بناء جسور التواصل و الحوار مع المجتمعات المحلية وقياداتها ، والمشاركة في نزع السلاح غير الشرعي ومحاربة الفكر المتطرف. إن نجاح الحشد في التحول من قوة قتالية بالدرجة الأولى إلى قوة تساهم بفاعلية في بناء السلام وتحقيق المصالحة يمثل أحد أهم التحديات و الفرص لمستقبله ولدوره الإيجابي في ترسيخ الوحدة الإسلامية و الوطنية.

وأخيرًا ، لا يمكن إغفال أن مستقبل الحشد الشعبي والدولة العراقية ووحدتها يتأثر بشكل كبير وحاسم بالبيئة الإقليمية والدولية المعقدة وبالتدخلات الخارجية المستمرة في الشأن العراقي. فالارتباطات و الولاءات الخارجية لبعض الفصائل المنضوية تحت لواء الحشد ، و الدعم المالي أو العسكري أو السياسي الذي قد تتلقاه من أطراف إقليمية معينة ، واستخدام العراق كساحة للصراعات بالوكالة بين القوى الإقليمية و الدولية، كلها عوامل تشكل تهديدًا خطيرًا لسيادة الدولة العراقية ووحدتها واستقرارها. إن بناء دولة عراقية قوية ومستقلة وذات سيادة فعلية يتطلب بالضرورة أن يكون ولاء جميع القوى المسلحة ، بما فيها جميع فصائل الحشد الشعبي دون استثناء ، للعراق أولًا وأخيرًا ، وأن يتم تحييد البلاد بشكل كامل عن الصراعات الإقليمية، وأن تُبنى علاقات خارجية متوازنة تقوم على أساس المصالح الوطنية العراقية العليا ومبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن نجاح الحشد الشعبي في أن يثبت للعراقيين جميعًا أنه قوة عراقية وطنية خالصة ، تعمل ضمن إطار الدولة وتحت قيادتها الشرعية ، وتضع مصلحة العراق فوق أي اعتبار آخر ، هو شرط أساسي لمساهمته الإيجابية في مستقبل العراق ووحدته الإسلامية و الوطنية.(حسين،٢٠١٨، ١-١٤).

بناءً على ما تقدم ذكره ، يمكن القول إن الحشد الشعبي ، يمثل بلا شك ، أحد أهم وأعقد الملفات التي سترسم ملامح مستقبل الدولة العراقية وعلاقتها بمفهوم الوحدة الإسلامية و الوطنية. فبعد أن أثبت دوره الحاسم في دحر الإرهاب وحماية كيان الدولة في لحظة تاريخية فارقة ، يواجه الحشد اليوم ، ومعه الدولة العراقية ، تحديات جسيمة تتعلق بدمجه المؤسسي الكامل و الفعال ، وضبط سلاحه المتنوع ، وتحديد دوره المستقبلي الدقيق ضمن المنظومة الأمنية و السياسية و الاجتماعية ، وضمان ولائه المطلق للدولة العراقية ومصالحها الوطنية العليا. إن مستقبل الوحدة الإسلامية و الوطنية في العراق يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى النجاح في إدارة هذه التحديات المعقدة. فالقدرة على تحويل الحشد الشعبي من قوة متنوعة نشأت في ظرف استثنائي إلى مؤسسة وطنية منضبطة ومهنية ، تحظى بثقة جميع العراقيين ، وتعمل تحت سيادة القانون ، وتساهم بفاعلية في جهود المصالحة وبناء السلام ، هي التي ستحدد ما إذا كان الحشد سيشكل عامل قوة واستقرار للدولة العراقية الموحدة ، أم سيظل مصدرًا محتملًا لعدم الاستقرار و الانقسام. إن نجاح هذه العملية يتطلب إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف ، وتعزيزًا لمؤسسات الدولة ، وتطبيقًا صارمًا للقانون، وتغليبًا للمصلحة الوطنية على أي اعتبار آخر.

المبحث الثالث : دور الحشد الشعبي في ترسيخ الوحدة الوطنية:

تسعى جميع المجتمعات للوصول الى الاستقرار المجتمعي وتحقيق التعايش السلمي بين ابناء الشعب خصوصًا اذا كانت تلك المجتمعات متعددة الطوائف والأديان و تجنب حالة اللاستقرار والنزاعات الطائفية فالتعددية في المجتمع اذا لم يتم ادارتها بصورة سليمة فأنها ستؤدي الى الفوضى ومن اجل الوصول الى مجتمع قائم على اساس التنمية والتقدم الحضاري بكافة مجالاته لابد من تحقيق الوحدة الوطنية بين اطياف هذا المجتمع(رجب ، ٢٠٢٤، ص١٩١)

يمثل الحشد الشعبي ، الذي وُلد من رحم الأزمة الوجودية التي عصفت بالعراق عام ٢٠١٤ ، ظاهرة فريدة ومعقدة تستدعي تحليلًا معمقًا عند تقييم دوره في مسار الوحدة الإسلامية و الوطنية في البلاد. فقد نشأ هذا التشكيل استجابة لفتوى الدفاع الكفائي الصادرة عن المرجعية الدينية العليا ، وحمل في نشأته دوافع دينية ووطنية متشابكة ، وضم تحت لوائه مئات الآلاف من المتطوعين الذين جمعهم هدف مشترك هو دحر تنظيم داعش الإرهابي وإنقاذ العراق من خطر التقسيم و الانهيار. إن هذا الدور البطولي في الدفاع عن الأرض و العرض و المقدسات ، و التضحيات الجسيمة التي قدمها مقاتلو الحشد ، يمثل بلا شك مساهمة إيجابية وجوهرية في الحفاظ على كيان الدولة العراقية ، وهو شرط أساسي لأي حديث عن الوحدة. ومع ذلك ، فإن تحليل دور الحشد لا يمكن أن يتوقف عند حدود الإنجاز العسكري ، بل يجب أن يمتد ليشمل تأثير تركيبته المتنوعة ، وممارسات بعض فصائله ، وعلاقته بمؤسسات الدولة ، على جهود بناء الثقة وتحقيق المصالحة وترسيخ الوحدة الإسلامية و الوطنية على المدى الطويل ، وهو تأثير اتسم بالازدواجية و التعقيد.

وتكمن إحدى أهم الإمكانات التوحيدية للحشد الشعبي في السياق الوطني و الديني الجامع الذي نشأ فيه. ففتوى المرجعية الدينية العليا لم تكن موجهة لطائفة بعينها ، بل دعت كل قادر على حمل السلاح للدفاع عن العراق وشعبه ومقدساته. وعلى الرغم من أن الاستجابة الأكبر جاءت من المكون الشيعي بحكم الثقل السكاني وطبيعة التهديد المباشر للمقدسات الشيعية ، إلا أن الفتوى نفسها و التوجيهات اللاحقة للمرجعية أكدت على الطابع الوطني للمعركة ، وضرورة حماية جميع العراقيين بصرف النظر عن انتمائهم. كما أن مشاركة ، وإن كانت محدودة ، لأبناء العشائر السنية و الأقليات الأخرى ضمن بعض تشكيلات الحشد ، قدمت نموذجًا ، ولو رمزيًا ، لإمكانية التوحد في مواجهة عدو مشترك يهدد الجميع. لقد مثلت المعركة ضد داعش فرصة تاريخية لتجاوز الانقسامات الطائفية التي تفاقمت في السنوات السابقة ، ولبناء شعور وطني مشترك قائم على التضحية و الفداء في سبيل الوطن ، وقد أسهم الحشد الشعبي ، بإطاره العام ، في تجسيد جزء من هذه الروح الوطنية في تلك المرحلة الحرجة.

لكن هذه الإمكانات التوحيدية واجهت تحديات كبيرة نابعة من طبيعة تركيبة الحشد الشعبي المتنوعة و المعقدة. الحشد لم يكن جيشًا نظاميًا متجانسًا ، بل ضم تحت مظلته عشرات الفصائل التي تباينت بشكل كبير في خلفياتها الأيديولوجية ، وارتباطاتها السياسية ، وولاءاتها الدينية أو الخارجية. فإلى جانب الفصائل التي التزمت بشكل كبير بتوجيهات المرجعية الدينية العليا و القيادة العامة للقوات المسلحة ، وجدت فصائل أخرى ذات ارتباطات وثيقة بأحزاب سياسية متنفذة ، وفصائل ثالثة معروفة بولائها العقائدي و السياسي لإيران. هذا التنوع في الولاءات و الانتماءات ، فضلا عن تفاوت مستويات الانضباط و التدريب بين الفصائل المختلفة ، خلق إشكاليات حقيقية فيما يتعلق بوحدة القيادة و السيطرة ، ومدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية و القانونية ، وألقى بظلال من الشك على الطابع الوطني الجامع للحشد ككل في نظر بعض المكونات الأخرى ، خاصة المكون السني الذي كانت لديه مخاوف تاريخية من بعض هذه الفصائل.

لقد تجلت هذه الإشكاليات بشكل أوضح في الممارسات التي صاحبت عمليات تحرير بعض المناطق من سيطرة داعش. فبينما لا يمكن إنكار الدور الحاسم للحشد الشعبي في تحقيق النصر العسكري ودحر الإرهاب ، و الذي حظي بتقدير واسع ، إلا أن هذه الانتصارات ترافقت في بعض الحالات مع اتهامات موجهة لبعض الفصائل بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ، أو أعمال انتقامية ذات طابع طائفي ، أو عمليات نهب وتدمير للممتلكات ، أو إعاقة لعودة النازحين السنة إلى مناطقهم. وعلى الرغم من أن هذه

الاتهامات قد تكون مبالغًا فيها أحيانًا ، أو تمثل تصرفات فردية وليست سياسة ممنهجة ، وعلى الرغم من نفي قيادة الحشد للكثير منها وتأكيدها على الالتزام بحقوق الإنسان ، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تقويض جهود بناء الثقة بين الحشد والمجتمعات المحلية في المناطق المحررة ، وأعادت إحياء المخاوف الطائفية ، وشكلت عقبة كأداء أمام تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وشاملة بعد دحر داعش. إن عدم وجود آليات مساءلة شفافة وفعالة لجميع الانتهاكات المزعومة ، بغض النظر عن مرتكبيها ، فاقم من هذه المشكلة وأضعف من الأثر الإيجابي للتضحيات الكبيرة التي قدمها غالبية مقاتلي الحشد.

يمثل مستقبل علاقة الحشد الشعبي بمؤسسات الدولة الرسمية التحدي الأكبر الذي سيحدد مدى مساهمته الإيجابية في ترسيخ الوحدة الوطنية على المدى الطويل. فإقرار قانون هيئة الحشد الشعبي واعتباره جزءًا من القوات المسلحة كان خطوة هامة لتأطير هذه القوة ضمن الدولة. لكن التحدي الحقيقي يكمن في التطبيق الفعلي لهذا القانون ، وضمان الدمج المؤسسي الكامل للحشد ضمن المنظومة الأمنية ، وإنهاء أي مظاهر للاستقلالية أو الازدواجية في القيادة و السيطرة. كما أن قضية حصر السلاح بيد الدولة وضبط الأسلحة التي بحوزة الفصائل المختلفة تمثل شرطًا أساسيًّا لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار ومنع الانفلات الأمني الذي يهدد الوحدة الوطنية. إن نجاح الدولة العراقية ، بدعم من المرجعية و القوى السياسية الوطنية ، في تحقيق هذا الدمج الكامل وضبط السلاح بشكل فعال ، سيحول الحشد الشعبي من قوة نشأت لضرورة طارئة إلى مؤسسة وطنية راسخة تسهم في حماية جميع العراقيين وتعزيز وحدتهم. أما الفشل في ذلك ، فقد يبقي الحشد عاملًا محتملًا لعدم الاستقرار أو الانقسام في المستقبل.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن الحشد الشعبي يشكل ظاهرة معقدة في المشهد العراقي، تجسدت في دور تاريخي حاسم في مواجهة التهديد الإرهابي والحفاظ على وحدة العراق. فقد مثلت نشأته استجابة جامعة لنداء ديني ووطني، وساهم تنوع تركيبته في تقديم نموذج رمزي للتلاحم الوطني. إلا أن التحديات الجوهرية التي تواجه الحشد، سواء في مجال الاندماج المؤسسي الكامل تحت سيطرة الدولة، أو ضبط السلاح، أو معالجة الانتهاكات المنسوبة لبعض فصائله، تبقى عوامل حاسمة في تحديد اتجاه تأثيره المستقبلي في الوحدة الوطنية. إن تحويل الحشد الشعبي إلى مؤسسة أمنية وطنية مهنية ومنضبطة، يخضع لسيادة القانون وتحتكر الدولة سلاحها، هو الشرط الأساسي لتعزيز مساهمته الإيجابية في تحقيق الاستقرار الدائم والمصالحة الشاملة. ولا يمكن فصل هذا التحول عن إرادة سياسية حقيقية، ودعم مستمر من المرجعية الدينية، وتعزيز ثقة جميع مكونات الشعب العراقي بهذه المؤسسة كحامية للجميع دون تمييز.

اولا: نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى أن الحشد الشعبي مثّل مبادرةً وطنيةً سريعة الاستجابة للظروف الأمنية الحرجة التي مرّ بها العراق عقب عام ٢٠١٤، وكان له دورٌ مساندٌ وفعّال في دعم القدرات العملياتية للمؤسسات الأمنية الرسمية في مكافحة الإرهاب.

أظهرت النتائج أن تنوّع الانتماءات المذهبية والقومية للمتطوعين ضمن صفوف الحشد أسهم في تعزيز الإحساس بالانتماء الوطني الجامع، وترسيخ ثقافة الدفاع المشترك عن الدولة بوصفه واجبًا جماعيًّا يتجاوز الاعتبارات الفرعية.

بيّنت الدراسة أن نشاط الحشد لم يقتصر على المهام القتالية، بل امتدّ إلى أدوار إنسانية واجتماعية، شملت حماية السكان المدنيين، والإسهام في جهود الإغاثة وإعادة الاستقرار في المناطق المحرَّرة، مما انعكس إيجابًا على مستوى التماسك والسلم الأهلي.

أكدت النتائج أن تقنين وضع الحشد ضمن المنظومة القانونية للدولة أسهم في تنظيم بنيته المؤسسية وتحديد صلاحياته، غير أن تحقيق التكامل الكامل مع بقية الأجهزة الأمنية ما يزال يتطلب تطويرًا إداريًّا وتشريعيًّا إضافيًّا.

خلصت الدراسة إلى أن تجربة الحشد الشعبي دعمت خطاب الوحدة الإسلامية والوطنية في مرحلة حرجة من تاريخ العراق، على الرغم مما رافقها من تحديات سياسية وإعلامية أثّرت في إدراكها على المستويين الداخلي والخارجي.

ثانيًا: المقترحات

تنفيذ بحوث ميدانية معمّقة لقياس أثر الحشد الشعبي في تعزيز التماسك المجتمعي في المناطق التي شهدت عمليات التحرير.

إجراء دراسات تحليلية للخطاب الإعلامي المرتبط بالحشد الشعبي، واستكشاف انعكاساته على تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة الوطنية.

الاستفادة من خبرات دول أخرى في تنظيم ودمج القوى التطوعية ضمن الأطر العسكرية الرسمية، بما يعزز المهنية والحوكمة الرشيدة.

توسيع الدراسات المستقبلية لتشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى لدور الحشد في مرحلة ما بعد النزاع.

ثالثًا: التوصيات

تطوير التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الحشد الشعبي بما يضمن وضوح الاختصاصات وتعزيز التنسيق المؤسسي مع باقي التشكيلات الأمنية.

ترسيخ برامج توعوية وتدريبية تعزّز مبادئ المواطنة والوحدة الوطنية داخل المؤسسات الأمنية والمجتمع عمومًا.

دعم الشراكات بين الحشد الشعبي ومنظمات المجتمع المدني بما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة وتكريس الاستقرار المجتمعي.

اعتماد آليات رقابية وتقويمية فاعلة لضمان الالتزام بالمعايير القانونية ومبادئ حقوق الإنسان.

توجيه الاهتمام نحو برامج إعادة الإعمار والتأهيل المجتمعي في المناطق المتضرّرة، بما يضمن استدامة الاستقرار والحفاظ على مكتسبات مرحلة التحرير.

المصادر

١. الأسدي، حسين مكطوف، العلاقة التكاملية بين الأمن المجتمعي و الحشد الشعبي: دراسة تحليلية، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد ١٣، العدد ٥٢، ٢٠٢٤م.

٢. بديري، كرار أنور، سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية و الخارجية، دار دجلة، عمان، ٢٠١٥م.

٣. الجادر، سرمد و البديوي، عادل، اللاتماثل في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية: داعش، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ١٠، بغداد، ٢٠١٤م.

٤. الحامد، رائد، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٣/٢٤م، متوفر على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511141532221465.html

٥. حسين، حيدر علي، الحشد الشعبي.. رؤية في الدور المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، المجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠١٨م.

٦. حميد، علي فارس، مكافحة الإرهاب وتحديات الأمن الوطني العراقي، دراسة في مداخل الحرب ضد داعش، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلدي للدراسات و الأبحاث الاستراتيجية، العدد ١١، بغداد، ٢٠١٦م.

٧. خوش آيند، حميد، دور وأهمية الحشد الشعبي في ضمان أمن واستقرار العراق، https://www.scfr.ir/ar/102-ar/325162 تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٧م.

٨. الدفاعي، محمد فوزي جبار، دور الحشد الشعبي في التصدي للإرهاب وحماية حقوق الانسان، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ٢، العدد ٦٩، ٢٠٢٣م.

٩. شبيب، أسعد كاظم ونعمة، زين العابدين عبد الرحمن، مقومات الحشد الشعبي في العراق وأثرها في نجاح التجربة، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٢٠٢٢،٦٤.

١٠. الصافي، إيمان قاسم هاني، الشرعية الدستورية و القانونية للحشد الشعبي ودوره في الحفاظ على الهوية الوطنية، دراسات قانونية، المجلد ٢٠٢١، العدد ٥٤.

١١. العامري، عمار ياسر، الأبعاد السياسية و الاجتماعية لفتوى الجهاد الكفائي، دراسة منشورة في مواجه داعش آية الله العظمى السيستاني و الحشد الشعبي بعد أحداث الموصل، مركز العراق للدراسات، العدد ٩٥، ٢٠١٦م.

١٢. قانون هيئة الحشد الشعبي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٦م.

١٣. قانون هيئة الحشد الشعبي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٦م.

١٤. الكلابي، يوسف بعير علوان، هيئة الحشد الشعبي التنظيم القانوني وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، ٢٠١٨م.

١٥. موقع مكتب المرجع الديني الأعلى، علي الحسيني السيستاني، نصّ ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم(٢١/شعبان/١٤٣٥هـ) الموافق (٢٠/٦/٢٠١٤م): https://www.sistani.org/arabic/archive/24915/

١٦. ناهض، زينب كاطع، انضمام الحشد الشعبي إلى المؤسسة العسكرية : الآثار السياسية و القانونية، المجلة السياسية و الدولية، المجلد ٢٠٢٠، العدد ٤٥.

١٧. النصيراوي، وجناء رزاق عبد، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء على الإرهاب،

١٨. النصيراوي، وجناء رزاق عبد، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء على الإرهاب، ص ٣٥٧-٣٧٧.

١٩. الهاشمي، محمد صادق، رؤية الحشد خط المقاومة في العراق التأسيس و الاستشراق، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ٢٠١٥.

٢٠. رجب ،أيمان ومحمد ، ريم، (٢٠٢٤)، التسامح بين افراد المجتمع العراقي وانعكاساته على الوحدة الوطنية ، دراسة تحليلية اجتماعية ، مجلة لارك ١٦(٤) ، ص١٩١.

https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3741

Al-Asadi, Hussein Maktoof. *The Integrative Relationship between Societal Security and the Popular Mobilization Forces: An Analytical Study.* Hammurabi Journal of Studies, Vol. 13, No. 52, 2024.

1) **Badeeri, Karar Anwar.** *The Fall of Mosul, Iraq, and the Outcome of Internal and External Burdens.* Dijlah Publishing House, Amman, 2015.
2) **Al-Jader, Sarmad, and Adel Al-Badawi.** *Asymmetry in U.S. Middle Eastern Strategy: ISIS as a Case Study*. Hammurabi Journal of Studies, No. 10, Baghdad, 2014.
3) **Al-Hamid, Raed.** *The Popular Mobilization Forces: The Alternative Regular Force in Iraq.* Al Jazeera Centre for Studies, March 24, 2015. Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511141532221465.html
4) **Hussein, Haider Ali.** *The Popular Mobilization Forces: A Vision of Their Future Role.* Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Vol. 15, No. 63, 2018.
5) **Hameed, Ali Fares.** *Counterterrorism and the Challenges of Iraqi National Security: A Study of Approaches to the War Against ISIS.* Strategic Research Journal, Baladi Center for Strategic Studies and Research, No. 11, Baghdad, 2016.
6) **Khosh-Ayand, Hamid.** *The Role and Importance of the Popular Mobilization Forces in Ensuring Iraq's Security and Stability.* Available at: https://www.scfr.ir/ar/102-ar/325162 (accessed April 7, 2025).
7) **Al-Difa'i, Mohammed Fawzi Jabar.** *The Role of the Popular Mobilization Forces in Confronting Terrorism and Protecting Human Rights.* Kufa Center for Studies Journal, Vol. 2, No. 69, 2023.

8) **Shabib, Asaad Kazem, and Zain Al-Abidin Abdulrahman Ni'ma.** *The Components of the Popular Mobilization Forces in Iraq and Their Impact on the Success of the Experience.* Kufa Center for Studies Journal, Vol. 1, No. 64, 2022.

9) **Al-Safi, Iman Qasim Hani.** *The Constitutional and Legal Legitimacy of the Popular Mobilization Forces and Their Role in Preserving National Identity.* Legal Studies Journal, Vol. 2021, No. 54.

10) **Al-Amiri, Ammar Yasser.** *The Political and Social Dimensions of the Fatwa of Defensive Jihad.* In *Confronting ISIS: Grand Ayatollah Al-Sistani and the Popular Mobilization Forces after the Mosul Events.* Iraq Center for Studies, No. 95, 2016.

11) **Law of the Popular Mobilization Commission No. 40 of 2016 (Iraq).**

12) **Al-Kilabi, Youssef Ba'eer Alwan.** *The Popular Mobilization Commission: Legal Organization and Human Rights.* Master's Thesis, 2018.

13) **Office of the Supreme Religious Authority, Ali Al-Husseini Al-Sistani.** *Text Regarding the Current Situation in Iraq from the Friday Sermon Delivered by Sayyid Ahmad Al-Safi on 21 Sha'ban 1435 AH (June 20, 2014).* Available at: https://www.sistani.org/arabic/archive/24915/

14) **Nahidh, Zainab Kati'.** *The Integration of the Popular Mobilization Forces into the Military Institution: Political and Legal Implications.* Political and International Journal, Vol. 2020, No. 45.

15) **Al-Nusairawi, Wajnaa Razzaq Abd.** *The Fatwa of Defensive Jihad and the Popular Mobilization Law and Their Role in Eliminating Terrorism.*

16) **Al-Nusairawi, Wajnaa Razzaq Abd.** *The Fatwa of Defensive Jihad and the Popular Mobilization Law and Their Role in Eliminating Terrorism*, pp. 357–377.

17) **Al-Hashimi, Mohammed Sadiq.** *The Vision of the Popular Mobilization Forces within the Axis of Resistance in Iraq: Foundation and Orientalist Perspectives.* Iraq Center for Studies, Al-Saqi Press, 2015.

18) **Rajab, Ayman, and Reem Mohammed.** *Tolerance among Members of Iraqi Society and Its Reflections on National Unity: A Social Analytical Study.* Lark Journal, Vol. 16, No. 4, 2024, p. 191

https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3741